

هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث

محاضرة

«المثقف والسلطة بين المعانقة والمفارقة»

مداخلة الدكتور جورج قرم

أبو ظبي

٢٥ فبراير ٢٠٠٩

## مدخل: الأوجه العديدة الهامة للإشكالية

إنّ موضوعنا، وإن كان قديماً قدم إدانة الفيلسوف اليوناني الكبير سقراط من قِبَل السلطة السياسية وإجباره على الانتحار، هو موضوع شيق للغاية. وفي تاريخنا العربي العديد من الأمثلة حول العلاقة المعقّدة بين السلطة والنخبة المثقفة أو الفكرية أو الإبداعية، ولا بدّ هنا من التذكير بأسلوب الشعراء العرب في الماضي في الهجاء أو المديح تجاه السلطان أو الأمير. وسنعالج هنا موضوع العلاقة بين المثقف والسلطة في الوطن العربي في الزمن المعاصر، أي منذ بداية النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وسنستعرض الظروف والتطورات التي أثّرت على العلاقة بين أهل العلم وأهل السلطة في وطننا العربي. وأهمية الموضوع، كما سنبينه، تكمن في ارتباطه مباشرة بالإشكالية العمران أو الانحطاط والجمود، وهي إشكالية لها مداخِل عديدة تصب جميعها في قضايا ازدهار الأمة ومسبباته، وكذلك جمودها وانحطاطها وتعرّضها للهيمنة الخارجية على مقدراتها بسبب جمودها الفكري والثقافي والعلمي.

وهناك أنماط عديدة لعلاقة السلطة بالمثقف سنستعرضها في ما بعد، وهي أنماط يسوغها نوعية السلطة ونظام الحكم وموقفهما من الاستقرار الاجتماعي الذي تهدف إلى الحفاظ عليه من جهة، ومبادراتهما إلى تشجيع ودعم الإبداع والعلم والتقدّم، مما قد يعرّض الحكم إلى عدم الاستقرار، من جهة أخرى. وهذا مدخل أساسي لإشكالية العلاقة بين السلطة والمثقف. فهل يعترى السلطة السياسية الخوف من سلطة المثقف المعنوية ومن قوة أفكاره وعلمه وإبداعاته التي قد تهدّد استقرار الحكم والمجتمع؟ أم أنّ المثقف هو الذي يهاب السلطة ويحتاج إليها فلا يتجرأ على طرح أفكار جديدة وإبداعية أو مناهج نقدية لأوضاع القائمة، ونظام القيم التي يستند إليها، خارج دعم السلطة وتشجيعه وحمايته من القوى المحافظة؟

وهنا يُطرح عنصر آخر من هذه الإشكالية ألا وهو حاجة الحكم إلى العلوم والإبداع لتأمين ازدهار المجتمع، وبالتالي حاجته إلى النخبة المتعلّمة التي تعمل في حقول العلوم وتراكم المعارف لتأمين ازدهار الأمة وقوتها. فهل تميل السلطة بشكل طبيعي إلى الحفاظ على الاستقرار عبر فرض نظام قيم ومنظومة معرفية ثابتة لا تقبل إدخال التغيير عليها، ممّا يسبّب الجمود والانحطاط؟

وفي هذا المضمار يُطرح السؤال الإضافي التالي، هل الحكم ونظامه نتاج النسيج الثقافي والفكري للمجتمع، أم أنّ النسيج الثقافي والفكري هو نتاج سياسة الحكم في المجالات المعرفية والقيمية والعلمية؟

واستكمالاً لما سبق، هل وظيفة المثقف ودوره الاجتماعي هو الحفاظ على استقرار البنية الاجتماعية والمنظومة القيمية والمعرفية كما هي موروثه من الأجداد، وبالتالي إعادة إنتاج الموروث الثقافي بجزأيه الروحي والعائدي من جهة، والزمني والديني من جهة أخرى؟ أم بالعكس، هل تكون وظيفة النخبة الثقافية والعلمية هي الإبداع وفتح أفق فكرية جديدة عبر نقد الموروث ورفض النظرة الجامدة إلى أمور الدين والدنيا، وذلك لكي يخرج المجتمع من جموده، بل من الانحطاط الذي يؤدي إليه الجمود؟ وهل يمكن، في المقابل، أن تقبل السلطة بمثل هذا الدور النقدي والإبداعي الذي قد يهدد هيمنتها على المجتمع؟

هذه هي بعض جوانب إشكالية العلاقة بين أهل السلطة وأهل العلم التي سنغوص فيها معتمداً منهاجاً مبنياً على ثلاثة محاور. المحور الأوّل يتعلّق بالتعريفات والتسميات، وبشكل خاص تلك التي تدور حول المثقف وحول السلطة. أما الثاني، فسيركّز على بعض الأنماط الرئيسية في العلاقة بين أهل السلطة وأهل العلم عند العرب وغير العرب من الشعوب. وفي

المحور الثالث سنعمد إلى استعراض الإشكالية في ظل العولمة وانتشار الديمقراطية والتناحر بين الأنظمة العربية، وما تولده هذه العوامل من أزمة فكرية وشلّ قدرات المجتمع واستمرار الانحطاط العربي.

### أولاً: توضيح المفردات المستعملة في وصف الإشكالية

#### أ. في استعمال كلمة "مثقّف"

إنّني لا أحبّد استعمال كلمة مثقّف لأسباب عديدة أذكر منها بشكل خاص سببَيْن أساسيين. الأوّل يتعلّق بالنفحة الطبقية التي تلف هذه التسمية، وكأنّ المثقفين يتميّزون عن سائر البشر بصفات فريدة النوع، وبالتالي هم ليسوا من نفس الطينة. فالحقيقة أنّ الكلمة ترمز إلى نخبوية غير مقبولة، إذ أنّ المثقّف إنسان عادي يمكن أن يُخطئ ويمكن أن يسيء التصرّف، وليس معصوماً عن الخطأ بسبب "ثقافته"، بل على العكس، يمكن في بعض الأحيان أن يثير بأعماله الفتن والتعصّب والنعرات الطائفية والعرقية والمذهبية.

أما السبب الثاني، فهو أنّ التصوّر الحديث للمثقف تمّ استيراده من الثقافة الأوروبية وله دلالة مباشرة على تسخير الثقافة للعمل السياسي، كما حصل بالنسبة إلى كبار الفلاسفة والأدباء والشعراء في الثقافات الأوروبية المختلفة منذ الثورة الفرنسية، وهي ثقافات تمّ تصديرها خارج أوروبا، وبشكل خاص إلى روسيا، ومن ثم إلى دول العالم الثالث. وقد تمّت تسمية هؤلاء المثقفين خارج أوروبا بكلمة الـ *Intelligentsia*، أي طبقة الذين يفهمون سيرورة البشرية متأثرين بالنظريات السياسية والسوسولوجية والأنثروبولوجية الغربية الحديثة. ويلتزم المثقف خارج أوروبا بمنهج من مناهج العلوم الإنسانية في الثقافات الأوروبية، وبذلك أصبح "المثقف" ملتزماً بنظرية معينة بشكل عقيدي حاد.

وقد تولّد من انتشار الفكر الأوروبي خارج أوروبا انقسام خطير أسّس لنمط من المعارك الفكرية الضارية، على غرار تلك التي حصلت في ألمانيا وروسيا القيصرية بين من يعتنق الحفاظ على التقاليد والموروث وأشكال الممارسة الدينية والروحية والاجتماعية التقليدية، وبالتالي رفض الأفكار الآتية من خارج المجتمع، وبين من يودّ اعتناق الأفكار والممارسات الجديدة في ميادين السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والعائلية الآتية من خارج موروث الأمة وثقافتها التقليدية. وقد تمّت تسمية الفريق التقليدي المحافظ في روسيا بأنصار الحضارة السلافية (*Slavophiles*)، من جهة، وتسمية أنصار التحديث واستيراد المؤسسات والتقاليد الأوروبية "المستغربين" (*Occidentaux*) أو (*Westernizers*)، من جهة أخرى.

ومن الملفت للنظر أنّ هذا الانقسام مصدره الأساسي انقسام حصل داخل أوروبا بعد الثورة الفرنسية بين من تحمّس لمبادئ هذه الثورة القاضية على البنية الاجتماعية والسياسية التقليدية وبين من رفضها رفضاً مطلقاً باسم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي المبني على تراتبية اجتماعية واقتصادية ونظام قيم الأخلاق التقليدية التي تشرف عليها المؤسسة الدينية، وهي حاجة ماسة للاستقرار والطمأنينة في نظر هذا الفريق. وهذا الموقف الثاني قد تجسّد في الحركة الرومنطيقية الأدبية والشعرية والفلسفية التي عبّرت عن حنين كبير إلى الموروث المسيحي القديم، وكذلك إلى النظام الملكي المستمدّ شرعيته من الدين، والحنين إلى البنية الاجتماعية الإقطاعية المرافقة له التي أصبحت معرضة للزوال

تحت وطأة فلسفة الأنوار، ومبادئ الثورة الفرنسية في المساواة بين البشر وكذلك تحت وطأة حركة التصنيع واندثار الحياة الريفية والحرف التقليدية.

إن أصحاب المدرسة الأولى، سواء في روسيا أو خارج روسيا، وفي عالمنا العربي هم دائماً في موقع الدفاع عن الموروث وسلطة رجال الدين ونظام الحكم التقليدي. أمّا أنصار المدرسة الثانية، فهم "ثوريون" و "تقدميون"، يبحثون عن الإصلاح الجذري السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وينتقدون بشدة الصبغة الدينية التي تعطي شرعية لنظام الحكم، كما ينتقدون الموروث ويرون ضرورة إرساء حياة المجتمع على قواعد جديدة تحرّر الإنسان من الأنواع المختلفة من الظلم والقمع والفقر والتهميش.

وفي الحقيقة، هذا هو الجو المسيطر تماماً على النخبة المثقفة العربية كما سنراه لاحقاً، إذ وقعت الثقافة العربية، من وراء انخراطها في هذا الجو، في إشكاليات لا حل لها، تشلّ الفكر في نهاية المطاف، مثل الإشكالية بين الأصالة والحداثة أو الإشكالية الإعجاب المفرط بالثقافة الأوروبية والأميركية، أو الكره الأعمى لها، أو الإشكالية بين الهوية الإسلامية والهوية القومية العربية. وقد دارت، وما تزال، في هذا الخصوص، معارك طاحنة لا فائدة منها، إذ لم تؤدّ إلى أيّة قفزة نوعية في وضع العرب الداخلي والخارجي. وقد تعمّمت نظرة خاطئة إلى مفهوم المثقّف بأنّه من يعمل في الحقل السياسي ملتزماً بإحدى التيارات الفكرية التي أنتنا من إشكاليات التحديث المطروحة في أوروبا، وليس من الإشكالية الخاصة بالسيروية التاريخية عند العرب.

بناءً على كل هذه الاعتبارات، أقترح عدم استعمال كلمة "مثقّف"، بل اعتماد مصطلح أدق بكثير ضمن إشكالية الوصول إلى حالة العمران والازدهار بعد الخروج من الجمود والانحطاط. وهنا يمكن استعمال كلمتين، واحدة لها معنى موضوعي، وإلى حدّ بعيد محدد، بما لا يُيسر فيه، فالمثقّف في هذه الحال يكون "العالم" أو صاحب العلم الذي يزيد بأعماله الفكرية وأبحاثه من معارف الأمة، سواء في العلوم الدقيقة أو العلوم الإنسانية، دون تبعية وباستقلال ذهني وإدراكي كامل. أما الأخرى، وهي كلمة "مبدع" تشتمل على معنى أوسع وأقل موضوعية، لكنّها لا تقل أهمية عن الأولى، وتنظر إلى المثقّف على أنّه هو من يبدع في الثقافة وكل أنواع فنون الأمة، وهو الذي يؤمّن التفاعل والتثاقف مع ما يجري في العالم في المنظومات الفكرية والحضارية الأخرى ليجدّد حيوية الأمة في الثقافة باستقلالية تامة وعدم التبعية للمدارس الفكرية والسياسية الفلسفية الأجنبية، بل الاستلهاً منها لتجديد الثقافة في بيئته وحسب حاجيات المجتمع الذي يعمل فيه. قد يثير الإبداع الجدل لأنّه غالباً من نتاج المثقّف الذي يبدع في الشعر والموسيقى والأدب والتاريخ والفلسفة ونقد طريقة التعامل مع الموروث. بينما أصحاب العلوم يكرّسون حياتهم للتراكم المعرفي والعلمي وتجديره في المجتمع. أمّا المثقّف المبدع فهو يجدّد في أساليب تعبير المجتمع عن نفسه عبر كل أنواع الفنون والأدب والفكر. ولذلك يصطدم في الغالب مع التيارات السياسية المحافظة والمتشددة في الحفاظ على الموروث بشكل جامد غير قابل للتغيير.. والجدير بالملاحظة هنا بالنسبة للوطن العربي أنّنا نشهد في الإبداعات الفنية والأدبية والشعرية حيوية أكبر بكثير مما هي الحال في التراكم العلمي والمعرفي. ذلك أنّ البيئة العربية غير مشجعة لأصحاب القدرات والكفاءات العلمية بسبب غياب مؤسسات بحثية فعّالة وتهميش قدرات المجتمع في هذه الميادين. ولذلك نشهد هجرة الأدمغة العربية من الوطن العربي بأعداد هائلة لتستغل مواهبها في بيئة علمية حقيقية في أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا.

وفي مقابل هذه الاعتبارات المتعلقة بتحديد وظيفة المثقف في مجتمعه، ننظر في غالب الأحيان إلى المثقف في العالم العربي على أنه من يبرز في الصحافة السياسية أو من يظهر عبر شاشات التلفزيون لإعطاء آراء وتحليلات في الأحداث اليومية والظرفية الطابع، كبيرة كانت أم صغيرة، مهمة كانت أم تافهة. وبهذا المعنى، فالمثقف ليس بعالم ولا بمبدع، بل هو قد أصبح جزءاً من نظام إعلامي عربي ومُعولم، وهو في معظم الأحيان يعيد إنتاج تقاليدنا القديمة في الهجاء أو المدح السياسي الطابع. وهذا في نظري وضع معاكس تماماً لمفهوم الثقافة والمثقف كما حدّدته، إذ لا نرى في الكتابات السياسية الظرفية الطابع -إلا في حالات محدودة- مساهمة فعالة في زيادة معارف الأمة وفي نهضتها العمرانية وفي تطوير العلم والعلوم على قدم من المساواة مع الحضارات الأخرى. وقد أصبحت الكتابة الصحفية الطابع ميسّسة ومؤدّجة الطابع إلى أبعد الحدود، مما لا يشجع على العمق الفكري في الأعمال والكتابات الإعلامية الطابع. حتى في المعارف الإنسانية، فإنّ الإنتاج الفكري العربي قليل، سواءً في علم التاريخ أو علم الفلسفة أو علم الاقتصاد أو علم المجتمع أو علم أصول المعرفة. فمعظم الإنتاج في العلوم الإنسانية رهينة الإشكاليات المستوردة من الثقافة السياسية والفلسفة الأوروبية والأميركية، ومن اهتمام الأكاديميات الغربية بما فيها الإشكاليات المتعلقة بمناهج التعامل مع الموروث.

لهذه الأسباب أرى أن نفرّق في العالم العربي بشكل حاسم بين الناشط السياسي والإعلامي، وبين المثقف بالمعنيين اللذين حدّدتهما في ما سبق، إذ أنّ هناك التباس كبير في الأدهان بين النشاط السياسي والإعلامي والثقافة. وهناك ميل عام لاختصار مفهوم الثقافة في كتابات بعض المقالات السياسية والظرفية الطابع التي لا يمكن إدخالها في عداد الأعمال التي تزيد من معارف الأمة أو التي تساهم في بناء منظومة ثقافية معرفية متكيفة مع الأوضاع العربية وكفيلة بإطلاق قدرات فكرية تجديدية وإبداعية.

كل هذا يطرح قضية فقدان المثقف الميسّس استقلاله عندما يتحول إلى ناشط سياسي إعلامي ويندرج في نظام الحكم أي السلطة والدولة وإحدى التيارات السياسية الفكرية، الغربية أو العربية، أو تنتقل بين موقف مؤدّج وآخر.

## ب. في مفهوم الحكم والحضارة

إنّني لا أحبّد استعمال مفهوم السلطة، إذ أنّ كل سلطة تستند إلى نظام حكم وشرعية ودولة وأجهزة إدارية وعسكرية. والمهم هنا أن ننظر إلى النمط المتغيّر حسب الأزمنة بين أهل العلم وأهل السلطة ونظام الحكم الذي من خلاله يؤمّنون وحدة المجتمع ويديرونه ويحمونه ويشرفون على استقراره الأمني الداخلي والخارجي. إنّ مفهوم السلطة بالشكل التجريدي لا يحتوي على أية قدرة تحليلية للوصول إلى فهم آليات التقدّم والتخلف. وهناك العديد من العلماء، وعلى رأسهم ابن خلدون، الذين حللوا ووصفوا الآليات التي تتحكّم بالعمران والازدهار والقوة الإبداعية، أو بالعكس الجمود والانحطاط والتقهقر والانغلاق.

وفي الثقافات الأوروبية تمّ أيضاً، منذ عصر النهضة الأوروبية، الاهتمام بهذه القضية عبر دراسات وتحليلات معمّقة حول أسرار صعود وانحطاط الإمبراطورية الرومانية، وكذلك الحضارة اليونانية، كما فعله على سبيل المثال Edward Gibbon وOswald Spengler وArnold Toynbee الذي سعى إلى استخراج أنماط حلقة التقدّم والتخلف الحضاري من خلال دراسة حضارات عديدة في التاريخ البشري. كما أثّرت في الثقافة الأوروبية، وبشكل

خاص من قبل Oswald Spengler قضية أفول الحضارة عندما يفقد المجتمع القدرة الإبداعية في شتى أنواع الفنون والآداب، وعندما يدخل نظام الحكم في التوسُّع الخارجي لنشر هيمنته على الشعوب الأخرى. ودون الدخول في كل هذه التحليلات، لا بدَّ لنا من التأكيد على أنَّ أنظمة الحكم تتغيَّر خلال الحقب التاريخية، فيكون أهل السلطة في بعض الفترات التاريخية من أصحاب التنوير الواعين لأهمية تطوير العلوم والمعارف وتشجيع الإبداع دون الخوف على استقرار النظام والمجتمع؛ وفي فترات أخرى يتحوَّل نظام الحكم إلى آلية تحافظ على الجمود العلمي والثقافي، وبالتالي يدخل المجتمع في الانحطاط، فيصبح بذلك نظام الحكم ظلامي وتسلطي وانحطاطي. والجدير بالملاحظة هنا أنَّ قضية العلاقة بالموروث الديني والثقافي هي محورية، إذ يمكن أن يُستعمل الموروث كقاعدة لانطلاق إبداعية ونهضة عمرانية كبيرة، كما يمكن أن يُستعمل على عكس ذلك لكبت قدرات المجتمع وأسرّه في نظرة جامدة وعقيمة ورتيبة إلى الموروث.

لذلك لا بدَّ الآن من استعراض سريع لأنماط الحكم ونوعية علاقة أصحاب العلم بأصحاب السلطة.

### ثانياً: نظرة إلى أنماط الحكم وعلاقة أصحاب العلم بالسلطة

نستعرض هنا بشكل مقتضب بعض الأنماط المشهورة في العالم، خارج العالم العربي والإسلامي، قبل أن نتطرَّق إلى القضايا التاريخية الرئيسية في الحياة الثقافية والعلمية العربية.

#### ١. في الحضارات وأنظمة الحكم غير العربية

لا بدَّ من الإشارة أولاً إلى نمط علاقة نظام الحكم الصيني بأصحاب العلم والكفاءات الذي اشتهر كمثال فعَّال لعلاقة نظام الحكم بأهل العلم، وهو النظام الذي جعل من المثقفين بتخصصاتهم المختلفة فئة من الموظفين الكبار في الدولة. وقد سُمِّيت هذه الفئة بـ"المندارين" (Mandarins)، وهي كانت تسيِّر كل أمور الدولة تحت سلطة الإمبراطور الصيني، ممَّا سمح للإمبراطورية الصينية أن تمتد وترسخ وأن تؤمِّن استقراراً ورقياً حضارياً في نفس الوقت. فكما هو معلوم، فإنَّ الحضارة الصينية قد تألقت على مدى قرون طويلة في شتى أنواع الفنون والعلوم. وقد تحوَّلت كلمة "مندارين" إلى كلمة مستعملة في اللغات الأوروبية للدلالة على كبار أهل العلم المهيمنين على المؤسسات الأكاديمية والعلمية الطابع.

أما النمط الآخر المشهور عالمياً والذي ربما استوحى من النموذج الصيني فهو النمط الفرنسي الذي أسَّسه نابليون بونابرت بإنشاء العديد من المؤسسات العلمية والثقافية والقانونية تحت إشراف الدولة بهدف جلب أصحاب العلم والكفاءات داخل الحكم وتأمين كل ظروف الحياة المستقرة مادياً ومعنوياً لكي يطوروا كل أنواع العلوم والفنون لمصلحة الدولة والمجتمع. وقد انتشر النمط النابليوني في كل أوروبا وهو الذي وضع كل الأسس التحديثية التي تطورت من خلالها أجهزة الدول الأوروبية، وأصبحت تعمل لتأمين الرقي الحضاري للمجتمعات الأوروبية.

والجدير بالذكر هنا أنَّ هذا النظام حلَّ محل الأنماط القديمة من العلاقة المتوترة بين أجهزة الدولة المدنية من جهة، والمؤسسات الكنسية من جهة أخرى، حيث كانت الكنيسة في القرون الوسطى، وحتى عصر النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر والسادس عشر، هي التي تحتضن أصحاب العلم والكفاءات، وهي التي تشرف على استقرار بنية المعارف

ونظام القيم. وهذا النمط قد تزعزع وبدأ بالتراجع إثر الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت وصعود قوة الملوك والأمراء وإفلاتهم بالتدرج من هيمنة الكنيسة الرومانية على أنظمة الحكم المدنية.

وقد نتج عن هذا التطور صعود نمط آخر من العلاقة بين أهل العلم والإبداع وأنظمة الحكم في أوروبا، وهو الحكم التنويري التحديثي على شكل حكم ملك فرنسا الشهير لويس الرابع عشر أو الحكم القيصري لكاترينا الثانية في روسيا أو حكم ملك بروسيا فريديريك الثاني. وقد تميّز هذا النمط من الحكم التنويري بتشجيع الملوك لكل أنواع العلوم والآداب والفنون، وجلب أصحاب العلم والكفاءات والمواهب الأدبية والفنية إلى البلاط الملكي ومنحهم بسخاء إمكانيات العمل والموارد المالية الشخصية.

واستكمالاً لهذا العرض السريع، لا بدّ أيضاً من ذكر نمط الجمهورية الثالثة الفرنسية حيث تمّ توطيد العلاقة بين الدولة ومؤسساتها العلمية والثقافية والتربوية وبين أصحاب العلم والكفاءات والمربين وكبار أساتذة الجامعة الذين تمتعوا بمراكز مرموقة واستقلالية مادية ومعنوية وسياسية كبيرة للغاية. ومن الملفت للنظر أنّ الجمهورية الثالثة في فرنسا ومن ثمّ الجمهورية الرابعة شهدت بلوغ أصحاب الكفاءات العلمية أو الأدبية أرقى مراتب الدولة. والأمثلة هنا عديدة من المؤرّخ الشهير ورئيس مجلس الوزراء François Guizot في القرن التاسع عشر إلى Georges Clemenceau عالم الفيزياء ورئيس مجلس الوزراء خلال الحرب العالمية الأولى والجنرال De Gaulle في الحرب العالمية الثانية الذي أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٨، وكذلك رئيس الوزراء الأديب الكبير Edgar Faure، دون أن ننسى الرئيس François Mitterrand أو الرئيس Georges Pompidou قبله اللذين كانا من الشخصيات الأدبية المرموقة.

## ٢ . في أنظمة الحكم العربية

في ما خصّ العالم العربي والإسلامي، فإنّ دور الوحي الإلهي ورجال الدين كان مهماً منذ العهد الفرعوني، وبالتالي قبل بروز الديانات التوحيدية. وقد تأثرت أنماط العلاقة بين الحكم وأصحاب العلم قبل الإسلام بالنموذجين الفارسي والبيزنطي، حيث أنّ رأس الدولة كان يلعب دائماً دوراً هاماً في تأمين التناسق والتناغم بين الأمور الروحية والأمور الزمنية، وذلك على خلاف نموذج الحكم الأوروبي المسيحي الطابع حيث سادت الثنائية الصعبة بين حكم الكنيسة من جهة، والحكم المدني من جهة أخرى.

وممّا لا شك فيه أنّ الرسالة المحمدية وروح القرآن الكريم كانا من العوامل الهامة التي أطلقت هذه النهضة الثقافية والعلمية الضخمة التي أسّست للحضارة الإسلامية والتي لعب العرب في تكوينها دوراً محورياً. وهي حضارة تألقت على مدى قرون وأثرت تأثيراً كبيراً على الحضارات الأخرى، خاصة الأوروبية منها، بعد أن انفتحت الثقافة العربية في المرحلة الأولى وتفاعلت مع الحضارات الأخرى المجاورة الفارسية والبيزنطية-اليونانية والسريانية-الآرامية، وأيضاً الحضارة الهندية في مراحل أخرى.

والسمة الرئيسية التي تميّزت بها كل من الخلافة الأموية والعباسية كانت إقامة حرية الإبداع وحرية الإجتهد في التعامل مع النص المقدّس وتشجيع العلم بكل أشكاله، أكان علم الكلام أو الطب أو الرياضيات أو تقنيات الري والزراعة أو الفلكيات. كما لا بدّ من الإشارة إلى التوسّع السلمي تجارياً في عمق القارة الهندية الذي حقّقه العرب. وقد تميّز أيضاً هذان العصران بفضول علمي وحضاري كبيرين وتعددت الملل والنحل كما هو معروف، أي طرق تفسير وتأويل آيات القرآن الكريم وإنشاء

طرق مختلفة في فهم الرسالة النبوية. ومما لا شك فيه أنها كانت الفترة الذهبية لتناغم علاقة أصحاب العلم بنظام الحكم حيث سمح العديد من الخلفاء بمساحة واسعة ومفتوحة من حرية الفكر للعلماء، أكانوا مسلمين أم نصارى أم يهود، سواء في المشرق العربي أم في المغرب العربي والأندلس.

لكن حصل ما حصل من خروج العرب من نظام الحكم الفعلي وترك تسيير الدولة إلى العنصر غير العربي من الفرس والأتراك، فدخل العرب في انحطاط تعمق مع الزمن. وقد انتقل على إثره مركز الحضارة الإسلامية إلى خارج ديار العرب، وبشكل خاص في إيران والهند وأفغانستان وآسيا الوسطى. وقد غاب الفضول العلمي والإبداع الثقافي عند العرب، باستثناءات قليلة، مثل المبدع الكبير ابن خلدون في كتاباته التاريخية والاقتصادية والسوسولوجية والسياسية الطابع. والمؤسف حقاً أن هذه الظاهرة الفريدة في حصول انحطاط سريع لم تُدرَس إلى الآن بالعمق الكافي، كما أن التناؤد بين الفلسفة والعلم من جهة، ورجال الدين وأهل الدولة من جهة أخرى، هي من الأمور المثيرة للدهشة، خاصة مقارنة مع شتى أنواع العلوم التي كان يتقنها علماء الدين في الفترة العربية من الحضارة الإسلامية.

ودون السعي إلى تفسير هذه الظاهرة، فلا بدّ من أخذها بعين الاعتبار لفهم أنماط العلاقة الحديثة بين المثقفين وأهل العلم والمبدعين، والأنظمة العربية التي استقلت عن السلطنة العثمانية لتقع في قبضة الاستعمار الفرنسي والانكليزي قبل أن تنال الاستقلال التام في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

وهذا ما سنستعرضه في المحور الثالث والأخير من هذه اللمحة التاريخية عن أنماط العلاقة بين أهل السلطة وأهل العلم.

### ثالثاً: المثقف والسلطة في ظل التناحر بين الأنظمة العربية والعمولة وانتشار الديمقراطية

#### ١. عودة إلى ظروف النهضة العربية في القرن التاسع عشر

من يطّلع على النهضة العربية التي انطلقت في بدايات القرن التاسع وتواصلت حتى أواسط القرن العشرين يتعرّف على كمّ هائل من الشخصيات التنويرية والإصلاحية في أمور الدين والدنيا، وعُيِّت بتحديث اللغة والأدب والفن وبإعادة النظر في الموروث والتقليد، بمنهج نقدي حر. والأسماء هنا لا تُحصى من رفعت رفاة الطهطاوي إلى علي عبد الرازق وطه حسين مروراً بعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وأحمد وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد، وأيضاً جبابرة اللغة والأدب اللبنانيين والسوريين والمصريين مثل ناصيف اليازجي والمعلم بطرس البستاني وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وجرجي زيدان إلخ...

ونستنتج من هذه النهضة العملاقة وتعدّد شخصياتها من علماء دين خرجوا من مؤسسة الأزهر إلى المدنيين العديدين العاملين في الفروع المختلفة من العلوم والآداب والفنون أن هذه الفترة ما بين ١٨٢٠ و ١٩٥٠ كانت فترة سمحت لنخبة من المفكرين وأصحاب العلم والفكر بأن يكتبوا ويؤلفوا ويبدعوا دون علاقة عضوية بالسلطة، سواءً بالسلطة الاستعمارية أو السلطة المحلية، باستثناء ردادات الفعل على عمل علي عبد الرازق الشهير حول "الإسلام وأصول الحكم"، أو أعمال طه حسين في تفكيك أجزاء واسعة من الموروث الأدبي العربي. فقد اصطدم هذان العملاقان بتحالف السلطة مع رجال الدين المستندين للسلطة والتمسكين بنظرة تقليدية جامدة إلى الموروث في خدمة هذه السلطة.

لا مجال هنا لدراسة الظروف الموضوعية التي سمحت بهذه النهضة، وهذا ما يتطلّب المزيد من الدراسة التاريخية. غير أنه ربما كان لتعدّد القوى السياسية المتصارعة على الساحة العربية، وبشكل خاص السلطنة العثمانية والدول الأوروبية

الاستعمارية والقوى المحلية السياسية المتصاعدة مثل نظام محمد علي في مصر أو نظام الأمير بشير في لبنان، دور في تحريك الوضع العربي الجامد واستنهاض قواه وديناميكيته لتؤدّي به بالتالي إلى الازدهار الثقافي المتبني لفكر نقدي والخروج من الركود الحضاري.

## ٢. أسباب إجهاد النهضة العربية والقضاء على استقلالية النخبة المثقفة

لا بدّ هنا من التوقف عند التغيير الذي حصل بعد نيل الاستقلال وفقدان أصحاب العلم والفكر للمكانة الاستقلالية التي كان قد وصل إليها روّاد النهضة العربية. ويمكن هنا سرد بعض العوامل الموضوعية التي حوّلت النخبة المثقفة والفكرية إلى ناشطين سياسيين وإعلاميين:

- لا شك أنّ حركة الانقلابات العسكرية المتتالية ونظام الحزب الواحد التي اجتاحت المشرق العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان لها تأثير كبير على وضع النخبة وعلى تضيق حيز حرية الفكر واحترام رأي الآخر في ظل تسييس كل الآراء. صحيح أنّ هذه الفترة كانت فترة انفجار الطموحات القومية العربية في الوحدة والكرامة والعدالة ومناهضة الاستعمار، غير أنّ أنظمة الحكم العسكرية ونظام الحزب الواحد قضت على المؤسسات الديمقراطية التي كانت سائدة في مصر وسوريا والعراق في حينه. وقد بدأت منذ ذلك الحين هجرة الأدمغة إلى خارج الوطن العربي هروباً من أجواء أخذت طابعاً حاداً، وأخافت جزءاً من النخبة بينما انخرط الجزء الآخر في العمل الإعلامي والنشاط السياسي اليومي لصالح هذه أو تلك من الأنظمة العربية الداخلة في حلقة مفرغة من المزايادات العروبية ضمن سياسة محاور عربية أخذت طابعاً حاداً.
- لم تتمكّن الأنظمة الثورية العربية من تحمل الأعباء الكبيرة التي نتجت عن سرعة التزايد السكاني والهجرة من الأرياف إلى المدن، رغم جهود كبيرة قد بُذلت لتأمين التعليم المجاني لكل أبناء الشعب والحمايات الاجتماعية المختلفة، هذا بالإضافة إلى العبء الثقيل الناتج عن الحروب مع إسرائيل، ممّا أفقر خزائن الدول المعنية ولم يسمح لها ببناء المؤسسات الثقافية والفكرية والعلمية بالمستوى المطلوب لكي تزدهر النخبة العلمية وتكمل ما بدأه روّاد النهضة العربية.
- من وراء هذه الأوضاع انهارت جاذبية المنظومة الفكرية الحضارية العروبية التي كانت تحمل رايها تلك الأنظمة، انجذبت أعداد كبيرة من النخبة التي لم تهجر نحو الماركسية وأدبيات الثورة الشعبية، نحو الدعوات المتصاعدة للقيام بـ"صحوة إسلامية" والعودة إلى الأوجه المتشدّدة من الموروث الديني منعاً لمزيد من التدهور والانقسام والهزائم المتتالية أمام إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأقول الماركسية عالمياً.
- إنّ الدعوات إلى الصحوة الإسلامية أتت من دول الخليج العربي، وتعاضمت وانتشرت موازاةً مع صعود أسعار النفط والإيرادات المالية العملاقة التي تدفقت على تلك الدول، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي كانت منذ نشأتها معادية للعروبة الحضارية التي طوّرها روّاد النهضة العربية، هي تدعو إلى وحدة المسلمين والعودة إلى الأصالة ونقاوة الزمن القديم عملاً بتعاليم مؤسس المذهب الوهابي الذي اعتمد رسمياً في المملكة كعنصر رئيسي في شرعية نظام الحكم. وقد تمّ صرف أموال المملكة النفطية على نشر هذه الرؤية الجديدة عبر الوسائل الإعلامية الصاعدة.

• أما الجامعات العربية والمؤسسات البحثية العلمية فقد استمرت تشكو من قلة الموارد المالية لكي تؤسس حركة أبحاث في العلوم الدقيقة وفي التكنولوجيات وحتى في العلوم الإنسانية من شأنها إعادة المثقف إلى مكانته الطبيعية في إنتاج العلم والمعرفة في خدمة مجتمعه وإعطائه الاستقلال المادي والمعنوي، لكي يعمل دون خوف من استبعاده من موقعه الأكاديمي.

### ٣ . المأزق الحضاري المثلث الأطراف الذي نتخبط فيه

وفي الحقيقة أنّ ما كان قد بناه روّاد النهضة العربية خلال ما يزيد عن قرن قد انهار بالتدريج تحت وطأة كل هذه الظروف، وغابت المنظومة المعرفية العربية الثقافية والحضارية والفكرية التي كانوا قد بدأوا بنائها إلى درجة أنّ أعمالهم زالت عن الساحة الفكرية في معظمها. وقد حل محل تلك الأعمال الأدبيات الدينية الطابع بتلاوينها المختلفة والمتناقضة، خاصة بعد ظهور الثورة الإسلامية في إيران التي أطلقت صحوة إسلامية أخرى غير منسجمة تماماً مع تيارات الصحوة الإسلامية التقليدية. وقد نتج عن ذلك مروحة من المواقف الدينية الطابع التي سعت إلى سد فراغ الهوية العربية بهوية إسلامية، ممّا أدّى إلى تزايد قلق الوجودي عند العرب الناتج عن فقدان الشعور بالتميّز الثقافي واللغوي والتماهي مع شعوب بعيدة ذات مميزات لغوية وعرقية وتاريخية مختلفة تماماً عن مميزات العرب.

ونتيجة كل هذه التطورات المتسارعة دخلت المجتمعات العربية في مأزق مثلث الأطراف يشتمل على أزمة فكر وأزمة نظام حكم وأزمة هوية، والأزمات الثلاثة مترابطة بعضها ببعض وأدخلتنا في ما يمكن أن يُسمّى "غوانتانامو" فكري، وهو سجن من صنعنا نحن وليس من صنع الحكم الأميركي على طريقة جورج بوش. وفي المحصلة، نحن أصبحنا في وضع لا يسمح فيه لا النظام المعرفي ولا نظام الحكم بتكوين فئة من أصحاب العلم المستقلين التي تحتاج إليها الأمة لإعادة بناء نفسها. إنّ النظرة الجامدة والمتخيلة إلى الموروث يكبل الفكر بدلاً من أن يشكّل قاعدة لإعادة بناء القدرات العلمية والثقافية لكي تتمكن من مواجهة تحديات العالم الحديث من جهة، وتحديات الصهيونية وكل القوى المؤيدة لها في أنظمة الحكم الغربية من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى فقدان الذاكرة بالنسبة إلى ما حقّقه العرب على أثر الرسالة المحمدية من ازدهار عملاق في كل أنواع العلوم والفنون والآداب، وكذلك الانقطاع مع جيل النهضة العربية الذي ذكرناه سابقاً والذي أصبح خارج أفق الأجيال الجديدة من الشباب.

وهذا النوع من الانقطاعات مع الجذور التنويرية للأمة، سواءً عند ظهور الإسلام أو في القرن التاسع عشر، يحول دون إعادة اللحمة إلى تاريخنا كمجموعة من الشعوب العربية، وبالتالي يحول دون بناء أية منظومة فكرية ومعرفية تكون قاعدة لنهضة جديدة نحتاجها إلى أبعد الحدود للخروج من الركود الحضاري والعلمي الذي نتخبط فيه ويجعلنا نطالب بالحمايات الأجنبية أو ننگمس في الأدبيات الهزيلة الآتية من الغرب حول صراع الحضارات أو حوارها، وكأنّ غزو الجيوش الأجنبية والاحتلالات وقمع وطرد الشعب الفلسطيني من أراضيه يمكن أن يُحلّ بمثل هذه الحوارات التي تبعدنا أكثر فأكثر عن الحقائق الميدانية.

## الخاتمة: ما العمل للخروج من الركود المعرفي والإنتاجي؟

إنَّ الخروج من الوضع الموصوف هنا والمتميّز باستنزاف القدرات الفكرية في نشاطات سياسية وإعلامية لصالح أنظمة عربية متناحرة أو لصالح النظرة الغربية إلى أمور العرب أو النظرة الإسلامية المحافظة والتمشّدة، يتطلّب تغيير العديد من المقولات والمفاهيم المستعملة في لغتنا العربية للدلالة على العمل الثقافي والفكري والعلمي. فنحن في الحقيقة لسنا بحاجة إلى إعلاميين سياسيين منفعلين وعاطفيين متأثرين بطروحات سياسية وفكرية سطحية وجامدة تعتمد الشعارات الدينية والدينيوية. بل نحن بحاجة إلى أصحاب علم تكون وظيفتهم زيادة معارف الأمة وتوطينها في المجتمع لتأمين الاستقلالية الفكرية والمعرفية ضمن ما أسمّيه منظومة فكرية ومعرفية متكيفة مع خصوصيات التاريخ العربي. ولا بدّ في هذا السياق من تحليل معمّق للأسباب التي أدّت في الماضي البعيد والقريب إلى الانقطاعات والتفوق والجمود الحضاري بعد الوصول إلى أرقى حالات الرقي العمراني والعلمي.

### • إعادة بناء منظومة معرفية وفكرية

إنّ عدم بناء مثل هذه المنظومة المعرفية يحول دون إعادة الثقة بالنفس وسيؤدّي إلى استمرار تناحر الأنظمة العربية في ما بينها بدلاً من التضامن في مواجهة الأنواع المختلفة من تسلّط القوى الخارجية على مقدرات الأمة. و يحول هذا الوضع دون إعادة تكوين نخبة مثقفة وعالمة بكل معنى الكلمة، تتناغم مع أنظمة الحكم بشكل مستقل عنها لتأمين الرفاهية العامة. ونحتاج أيضاً إلى هذه المنظومة الثقافية والمعرفية للوصول إلى هوية عربية مشتركة وجامعة تقضي على كل أنواع الفتن العرقية والدينية والمذهبية والعصبيات المناطقية والقبلية داخل المجتمعات العربية.

### • الخروج من الإشكاليات العقيمة

إنّ العمل من أجل إرساء دعائم مثل هذه المنظومة يتطلّب الخروج من الإشكاليات العقيمة التي لم تؤدّ إلى أي نوع من التراكم المعرفي أو زيادة العلم وتوطينه لدى كل فئات المجتمع. ومثال هذه الإشكاليات الإشكالية بين الحدّات والأصالة، والإشكالية بين العروبة والإسلام والقوميّات القطرية، وإشكالية العداء الثقافي والحضاري للغرب، والانتكال عليه بشكل مفرط سياسياً وعلمياً وتقنياً ومعرفياً.

### • التحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج

وقد حان الوقت لكي يتحوّل المثقف العربي بالمعنى التقليدي الموصوف هنا كإعلامي وناشط في السياسة الظرفية اليومية إلى صاحب علم يكرّس حياته لدراسة القضايا الموضوعية الواقعية للأمة، ومنها بشكل خاص قضية تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية وتوزيع المداخل والثروات بشكل يؤمّن فعلياً الانسجام والاستقرار الاجتماعي والتحوّل الاقتصادي من مجتمعات قليلة الإنتاج ومعتمدة على مصادر ريع مختلفة مثل الريع النفطي أو الريع العقاري أو الريع المتأثري من تحويلات المهاجرين العرب، أو أيضاً ريع المساعدات الخارجية، إلى مجتمعات إنتاجية تستنفر كل القدرات البشرية لكي تحقق الحد الأدنى من الانتكال على الذات في ميادين الإنتاج الصناعي والغذائي والخدماتي والعلمي والتقني.

إنّ انتشار حالات البطالة والتهميش لفئات واسعة من العرب واستيراد العمالة الأجنبية وتصدير الكفاءات إلى الخارج لهي آلية تدميرية لتماسك المجتمعات العربية وزيادة قدرتها الإنتاجية. هذا مع الإشارة أيضاً إلى التركّز الهائل للقدرات والثروات

والسلطة السياسية والاقتصادية والإعلامية في أيادٍ قليلة وتشابك مصادر السلطة في ما بينها لتصبح قوة القاهرة للمجتمع تفرض إرادتها دون حصول أي حوار عقلائي وبنّاء.

#### • حرية الإجتهد أم الحريات

وفي هذا الخصوص، لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة تحقيق حرية الاجتهاد في قراءة النصوص المقدّسة، فهي في الحقيقة أم الحريات ومصدر كل الحريات الأخرى، السياسية والثقافية الطابع. ودون هذه الحرية الأم، فإنّ مصادر العلم الذاتية والقدرة على الإبداع وبناء المنظومة الثقافية والفكرية والمعرفية التي ندعو إليها ستبقى محرّمة على أبناء هذه الأمة، ممّا يؤبّد مسار الانحطاط والجمود والتبعية للخارج.

من هذا المنطلق علينا أن نخوض معركة إعادة بناء القدرة الإبداعية والعلمية والمعرفية وعدم حصر الاهتمام بالنشاط السياسي اليومي سعياً وراء تغيير الأنظمة أو بانتظار أحداث غير عادية تغيّر من المسار الانحطاطي للأمة، إذ أنّ استمرار الأنظمة كما هي وعجزها عن تأمين الرقي العمراني والحضاري هي نتاج حالة عامة شعبية ونخبوية تدهورت تدهوراً كبيراً بعد اضمحلال معالم النهضة العربية الحديثة. ولا فائدة من مقارنة بعض الأنظمة والسكوت عن أخرى بحجة إرساء قواعد الديمقراطية، أو لكي تهتم بنا الدول الغربية المدافعة عن الديمقراطية، فهذا لا يزيد شيئاً في الثقافة والعلوم، إذ أنّ هذه المهمة مطلوبة من النخبة المثقفة والفكرية لكي تكسر الجمود الفكري الذي تتخبّط فيه الشعوب العربية والذي يشل حركة تطور المجتمعات والأنظمة في آن معاً.